وصفًا اصليًّا على وزن افعل لان فيه فرعية المعنى بكونه صفة وفرعية
اللفظ بكونه على وزن الفعل بدا وليٰ من قبل ان افعل اوله زيادة تدل على
معنى في الفعل دون الاسم وما زيادته لمعنى اصل لما زيادته لغير معنى
وانما اشترط ان لا يلحقه تاء التانيث لان ما يلحقه من الصفات كارمل
وهو الفقير وابانر وهو القاطع رحمه واداير هو الذي لا يقبل نصحًا من
قولهم امرأة ارملة وابانرة وادايرة ضعيف الشبه بلفظ المضارع
لان تاء التانيث لا تلحقه بخلاف ما لا مونث له كآدر واكمر وما مونثه على غير
بناء مذكره كاشهل ومن ذلك أُحَيْمِر وأُصَيْفِر فانه لا ينصرف لانه صفة
لا تلحقه التاء وهو على وزن الفعل كابيطر واما اربع في قولهم مررت
بنسوة اربع فهو لاحق بالصرف من ارمل لان فيه مع قبول تاء التانيث كونه
عارض الوصفية كقولهم ادهم للقيد لانه يصرف وان كان قد خرج
الى الاسمية نظرًا الى كونه صفة في الاصل واما قولهم اجدل للصقر
واخيل للطائر ذي خيلان وافعى لضرب من الحيات فاكثر العرب يصرفونه
لانه مجرد عن الوصفية في اصل الوضع ومنهم من لم يصرفه لانه
لحظ فيه معنى الوصف وهو في افعى ابعد منه في اجدل واخيل لانهما ما
خوذان من الجدل وهو الشديد ومن الخيول وهو كثرة الخيلان
واما افعى فلا مادة له في الاشتقاق ولكن ذكره يقارنه تصور
ايذائها فاشبه المشتق وجرى مجراه على هذه اللغة ومما استعمل فيه
اجدل واخيل غير مصروفين قول الشاعر
كان العقيليين يوم لقيتهم ... فراخ القطا لاقين اجدل بازيا
وقول الآخر
ذريني وعلمي بالامور وشيمتي ... فما طائري يومًا عليك باخيلا
وكما شذ الاعتداد بعروض الوصفية في اجدل واخيل وافعى كذلك شذ
الاعتداد بعروض الاسمية في ابطح فصرفه بعض العرب واللغة المشهورة
ومنع عدل مع وصف معتبر ... في لفظ مثنى وثلاث واخر
ووزن مثنى وثلاث كهما ... من واحد لاربع فليعلما
مما يمنع من الصرف اجتماع العدل والوصف وذلك في موضعين احدهما

[illegible]

المعدول

المعدول في العدد والثاني أُخَر المقابل لآخرين فالمعدول في العدد
سماعًا موازن فُعَال من واحد واثنين وثلاثة واربعة وعشرة وموازن
مفعل منها ومن خمسة نحو احاد وموحد وثناء ومثنى وثلاث ومثلث
ورباع ومربع وخماس ومخمس وعشار ومعشر واقل هذه الامثلة استعمالا
الثلاثة الاواخر ولذلك لم ينبه عليها انما نبه على ما قبلها بقوله
ووزن مثنى وثلاث كهما من واحد لاربع اي الى اربع فعلم ان الالفاظ
الاربعة بني منها للعدد مثال فُعَال ومَفْعَل واجاز الكوفيون
والزجاج قياسًا على ما سمع من خماسي ومخمس وسداس ومسدس
وسباع ومسبع وثمان ومثمن وتساع ومتسع ولم يرد ما سمع من
ذلك الا نكرة ولا يقع الا خبرا كقوله عليه السلام صلوة الليل
مثنى مثنى وحالا كقوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء
مثنى وثلاث ورباع او نعتا كقوله اولي اجنحة مثنى وثلاث ورباع
ومثل ذلك عن سيبويه رحمه الله قول الشاعر
ولكنما اهلي بوادٍ انيسه ... ذئاب تبغي الناس مثنى وموحد
وذلك ان يحمل على معنى بعضها مثنى وبعضها موحد والمانع من
صرف الاعداد المذكورة الوصفية والعدل عن واحد واحد و
اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة واربعة اربعة وخمسة خمسة وعشرة
عشرة بدليل انها تفيد فائدة التكرير والمراد بالعدل تغيير اللفظ
بدون تغيير المعنى ولذلك صرف نحو ضروب وشراب ومنحار لانها
وان كانت صفات محولة عن فاعل فهي غير معدولة لانها انقلبت
بالتحويل الى معنى المبالغة والتكثير فان قلت فهلا منع صرف فعيل بمعنى
مفعول كجريح وذبيح قلت لانه قبل النقل عن مفعول كان يقبل
معناه الشدة والضعف وبعد النقل الى فعيل لم يصلح الا حيث يكون
معنى الحدث فيه اشد الا ترى ان من اصيب في انملة بمدية يسمى مجروحا
ولا يسمى جريحا فلما كان النقل مخرجا له عما كان يصلح له قبل لم يكن عدلا
لانه تغيير اللفظ بتغيير المعنى فلم يستحق المنع من الصرف وذهب
الزجاج الى ان المانع من الصرف في احاد واخواته العدل في اللفظ

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)